

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إرواء الصادي من غير النظام الاقتصادي

(ح 43)

الملكية الفردية

الحمد لله الذي شرع للناس أحكام الرِّشَاد، وَحَدَّرَهُمْ سُبُلَ الْفَسَاد، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى خَيْرِ هَادٍ، الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعِبَاد، الَّذِي جَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ الْجِهَادِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَطْهَارِ الْأَمْجَاد، الَّذِينَ طَبَقُوا نِظَامَ الْإِسْلَامِ فِي الْحُكْمِ وَالاجْتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالْاِقْتِصَادِ، فَاجْعَلْنَا اللَّهُمَّ مَعَهُمْ، وَاحْشُرْنَا فِي زُمْرَتِهِمْ يَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ يَوْمَ التَّنَادِ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعِبَادِ.

أيها المؤمنون:

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعْدُ: نَتَابِعُ مَعَكُمْ سِلْسِلَةَ حَلَقَاتِ كِتَابِنَا إِرْوَاءِ الصَّادِي مِنْ تَمِيرِ النَّظَامِ الْاِقْتِصَادِي، وَمَعَ الْحَلْفَةِ الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعِينَ، وَعُنْوَانُهَا: "الْمِلْكِيَّةُ الْفَرْدِيَّةُ". نَتَأَمَّلُ فِيهَا مَا جَاءَ فِي كِتَابِ النَّظَامِ الْاِقْتِصَادِي فِي الْإِسْلَامِ (صَفْحَةَ 70) لِلْعَالِمِ وَالْمُفَكِّرِ السِّيَاسِيِّ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ النَّبَهَانِيِّ. يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْمِلْكِيَّةِ الْفَرْدِيَّةِ: "مِنْ فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ أَنْ يَنْدَفِعَ لِإِشْبَاعِ حَاجَاتِهِ، وَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ فِطْرَتِهِ أَنْ يُجَوِّزَ الْمَالَ لِإِشْبَاعِ هَذِهِ الْحَاجَاتِ، وَمِنْ فِطْرَتِهِ أَنْ يَسْعَى لِهَذِهِ الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ إِشْبَاعَ الْإِنْسَانِ لِحَوَائِجِهِ أَمْرٌ حَتْمِيٌّ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّعَدَّ عَنْهُ. وَمِنْ هُنَا كَانَتْ حَيَاةُ الْإِنْسَانِ لِلثَّرْوَةِ فَوْقَ كَوْنِهَا أَمْرًا فِطْرِيًّا هِيَ أَمْرٌ حَتْمِيٌّ لَا بُدَّ مِنْهُ.

وَلِذَلِكَ كَانَتْ كُلُّ مُحَاوَلَةٍ لِمَنْعِ الْإِنْسَانِ مِنْ حَيَاةِ الثَّرْوَةِ مُحَالَفَةً لِلْفِطْرَةِ، وَكَانَتْ كُلُّ مُحَاوَلَةٍ لِتَحْدِيدِ حَيَاةِهِ بِمِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ أَمْرًا مُحَالَفًا لِلْفِطْرَةِ كَذَلِكَ. وَهَذَا كَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ لَا يُجَالَ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ حَيَاةِ الثَّرْوَةِ، وَلَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّعْيِ لِهَذِهِ الْحَيَاةِ. إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْحَيَاةَ لَا يُجَوِّزُ أَنْ تُتْرَكَ لِلْإِنْسَانِ يَنَالُهَا كَيْفَ يَشَاءُ، وَيَسْعَى لَهَا كَيْفَ يَشَاءُ، وَيَتَصَرَّفُ بِهَا كَمَا يَشَاءُ، لِأَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى الْفَوْضَى وَالْاضْطِرَابِ، وَيُسَبِّبُ الشَّرَّ وَالْفَسَادَ؛ لِأَنَّ الْبَشَرَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الْقُوَى وَالْحَاجَةِ إِلَى الْإِشْبَاعِ، فَإِذَا تَرَكُوا وَشَأْنَهُمْ حَازَ الثَّرْوَةَ الْأَفْوِيَاءُ، وَحُرِمَ مِنْهَا الضُّعَفَاءُ، وَهَلَكَ الْمَرْضَى وَالْقَاصِرُونَ، وَأُنْجِمَ بِهَا الْمُفْرَطُونَ فِي الشَّهَوَاتِ.

وَلِذَلِكَ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَمَكِينُ النَّاسِ مِنْ حَيَاةِ الثَّرْوَةِ، وَمِنْ السَّعْيِ لَهَا سَائِرًا عَلَى وَجْهِ بَضْمَنِ إِشْبَاعِ الْحَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ لِجَمِيعِ النَّاسِ، وَبِضْمَنِ تَمَكِينِهِمْ مِنْ إِمْكَانِيَّةِ الْوُصُولِ إِلَى إِشْبَاعِ الْحَاجَاتِ غَيْرِ الْأَسَاسِيَّةِ. وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ تَحْدِيدِ هَذِهِ الْحَيَاةِ بِكَيْفِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، تَتَحَقَّقُ فِيهَا الْبَسَاطَةُ، بِحَيْثُ تَكُونُ فِي مُتَنَاوَلِ النَّاسِ جَمِيعًا، عَلَى تَفَاوُتِ قُوَاهُمْ وَحَاجَاتِهِمْ، وَتَتَّفِقُ مَعَ الْفِطْرَةِ بِحَيْثُ تُشْبِعُ الْحَاجَاتِ

الأساسية، وممكن من الوصول إلى إشباع الحاجات غير الأساسية. ومن هنا كان لا بُد من الملكية المحددة بالكيف، وكان لا بُد من محاربة منع الملكية؛ لأنها تتناقض مع الفطرة، ومحاربة تحديد الملكية بالكَم؛ لأنها تُحدِّد سعي الإنسان لحياة الثروة وهو يتناقض مع الفطرة، ومحاربة حرية التملك، لأنها تُؤدِّي إلى فوضى العلاقات بين الناس، وتُسبب الشر والفساد. وقد جاء الإسلام فأباح الملكية الفردية وحددها بالكيف لا بالكَم، فوافق بذلك الفطرة، ونظّم العلاقات بين الناس، وأتاح للإنسان إشباع جوعاته كُلِّها.

وقبل أن نُودِعكم مُستمعينا الكرام نُذكركم بأبرز الأفكار التي تناولها موضوعنا لهذا اليوم:

1. إشباع الإنسان لجوعاته أمر حتمي، لا يمكن أن يُفَعَد عنه.
2. من فطرة الإنسان أن يُحقِّق الأمور الثلاثة الآتية:
 - ا- أن يدفع لإشباع حاجاته.
 - ب- أن يحوز المال لإشباع هذه الحاجات.
 - ت- أن يسعى لحياة المال.
3. حياة الإنسان للثروة فوق كونها أمراً فطرياً هي أمر حتمي لا بُد منه.
4. كلُّ محاولة لمنع الإنسان من حياة الثروة مخالفة للفطرة.
5. كلُّ محاولة لتحديد حياة الإنسان للثروة بمقدار معين أمرٌ مخالفٌ للفطرة.
6. لا يجوز أن تُترك الحياة للإنسان ينالها كيف يشاء، ويسعى لها كيف يشاء، ويتصرّف بها كما يشاء لسببين اثنين:

- ا- لأن هذا الترك يُؤدِّي إلى الفوضى والاضطراب، ويسبب الشر والفساد.
 - ب- لأنَّ البشر يتفاوئون في القوى والحاجة إلى الإشباع، فإذا تُركوا وشأنهم كانت النتائج كالاتي:
 - حاز الثروة الأقوياء.
 - وحرِم منها الضعفاء.
 - وهلك المرضى والقاصرون.
 - وأُخِمَّ بها المفرطون في الشهوات.
7. ولذلك كان لا بُد من الأمور الستة الآتية:

- ا- لا بُد من تمكين الناس من حياة الثروة، وإشباع الحاجات الأساسية لجميع الناس.
- ب- لا بُد من تحديد هذه الحياة بكيفية معينة تتحقَّق فيها الشروط الآتية:
 - البساطة، بحيث تُكون في متناول الناس جميعاً، على تفاوت قواهم وحاجاتهم.
 - تتفق مع الفطرة بحيث تُشبع الحاجات الأساسية.

- تُمَكِّنُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى إِشْبَاعِ الْحَاجَاتِ غَيْرِ الْأَسَاسِيَّةِ.

ت- لا بُدَّ مِنَ الْمِلْكِيَّةِ الْمَحْدَدَةِ بِالْكَيفِ.

ث- لا بُدَّ مِنْ مُحَارَبَةِ مَنَعِ الْمِلْكِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَتَنَاقَضُ مَعَ الْفِطْرَةِ،

ج- لا بُدَّ مِنْ مُحَارَبَةِ تَحْدِيدِ الْمِلْكِيَّةِ بِالْكَفِّ؛ لِأَنَّهَا تُحَدِّدُ حَيَاةَ الْإِنْسَانِ لِلثَّرْوَةِ وَتَتَنَاقَضُ مَعَ الْفِطْرَةِ.

ح- لا بُدَّ مِنْ مُحَارَبَةِ حُرِّيَّةِ التَّمَلُّكِ، لِأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى فَوْضَى الْعَلَاقَاتِ بَيْنَ النَّاسِ، وَتُسَبِّبُ الشَّرَّ وَالْفَسَادَ.

8. جَاءَ الْإِسْلَامُ فَأَبَاحَ الْمِلْكِيَّةَ الْفَرْدِيَّةَ وَحَدَّدَهَا بِالْكَيفِ لَا بِالْكَفِّ، فَوَافَقَ بِذَلِكَ الْفِطْرَةَ، وَنَظَّمَ الْعَلَاقَاتِ بَيْنَ

النَّاسِ، وَأَتَاخَ لِلْإِنْسَانِ إِشْبَاعَ جَوْعَاتِهِ كُلِّهَا.

أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ:

نَكْتَفِي بِهَذَا الْقَدْرِ فِي هَذِهِ الْحَلْقَةِ، وَلِلْحَدِيثِ بَقِيَّةً، مَوْعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الْحَلْقَةِ الْقَادِمَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِلَى ذَلِكَ الْحِينِ وَإِلَى أَنْ نَلْقَاكُمْ وَدَائِمًا، نَتَرَكُّكُمْ فِي عَنَايَةِ اللَّهِ وَحَفِظِهِ وَأَمْنِهِ، سَائِلِينَ أَلَمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُعَزِّزَنَا بِالْإِسْلَامِ، وَأَنْ يُعَزِّزَ الْإِسْلَامَ بِنَا، وَأَنْ يُكْرِمَنَا بِنَصْرِهِ، وَأَنْ يُقَرِّرَ أَعْيُنَنَا بِقِيَامِ دَوْلَةِ الْخِلَافَةِ عَلَى مِنْهَاجِ النَّبِيِّ فِي الْقَرِيبِ الْعَاجِلِ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ جُنُودِهَا وَشُهَدَائِهَا وَشُهَدَائِهَا، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ. نَشْكُرُكُمْ عَلَى حُسْنِ اسْتِمَاعِكُمْ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.